

Distr.
GENERAL

S/RES/1123 (1997)
30 July 1997

مجلس الأمن



القرار ١١٢٣ (١٩٩٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٨٠٦،
المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وإلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علماً بالطلب المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجه من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/1996/956) والرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة (S/1997/568)،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/1997/564 و Add.1) وبالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في مساعدة حكومة هايتي على إضفاء الطابع المهني على الشرطة وعلى مواصلة تهيئة الظروف الآمنة والمستقرة المؤدية إلى نجاح الجهود الراهنة الرامية إلى إنشاء قوة شرطة وطنية فعالة وتدريبها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في تمويل البعثة،

وإذ يحيط علماً بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للقرار ١٠٨٦ (١٩٩٦)،

وإذ يؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في هايتي،

وإذ يلاحظ الدور الأساسي الذي تضطلع به حتى الآن الشرطة المدنية للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، في المساعدة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية تؤدي واجباتها بصورة كاملة، وتتسم بحجم وهيكل مناسبين، باعتبارها عنصرا لا غنى عنه لترسيخ الديمقراطية وإحياء نظام العدالة الهايتي، وإذ يرحب، في هذا السياق، باستمرار التقدم نحو إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يؤكد الصلة بين السلام والتنمية، وإذ يلاحظ أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في هايتي بدون مساعدة دولية كبيرة، وإذ يؤكد أن استمرار التزام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بتقديم المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل،

وإذ يدرك أن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية والمحافظة على الأمن والاستقرار وعن إقامة العدل وتعمير بلده،

١ - يؤكد الأهمية التي يتسم بها وجود قوة شرطة وطنية مهنية ومكتفية ذاتيا وتقوم بمهامها على نحو كامل، وذات حجم وهيكل مناسبين، وقادرة على القيام بكامل مجموعة مهام الشرطة، في تعزيز الديمقراطية وإنعاش الجهاز القضائي في هايتي؛

٢ - يقرر، إنطلاقا مما ورد في الفقرة ١ أعلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، التي تسند إليها ولاية تقتصر على فترة واحدة مدتها أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لمساعدة حكومة هايتي، من خلال دعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، والمساهمة في ذلك، على النحو المبين في الفقرات ٢٢ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٣ - يقرر كذلك أن تتألف بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي من عدد لا يتجاوز ٢٥٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ٥٠ من الأفراد العسكريين يشكلون مركز القيادة لعنصر أمني؛

٤ - يقرر أن يتولى العنصر الأمني للبعثة، تحت سلطة قائد القوة، كفالة السلامة وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة القائمين بتنفيذ الولاية المبينة في الفقرة ٢ أعلاه؛

- ٥ - يقرر أيضا أن تتولى بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي المسؤولية عن جميع العناصر والأصول العائدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي المتبقية في البلد لكي تنتشر على النحو الملائم إلى أن يتم سحبها؛
- ٦ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة بغية تنفيذ أحكام الولاية المبينة في الفقرة ٢ أعلاه؛
- ٧ - يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛
- ٨ - يسلم بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان المهمتين الرئيسيتين اللتين تواجهان حكومة وشعب هايتي، وأنه لا غنى عن تقديم مساعدة دولية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي؛
- ٩ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، وخاصة لتوظيف وتوزيع مستشاري الشرطة لمساعدة المفتش العام، والمديرية العامة، وقيادات الشرطة الوطنية الهايتية في المحافظات؛
- ١٠ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي يقدمه في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، توصيات بشأن طرائق تقديم المساعدة الدولية اللاحقة لبناء السلم في هايتي؛
- ١١ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.
